

بأقلامهم



بقلم
رشيد سانو*

متاعبٌ وحقائق

في البداية لا بد من تقديم اعتذاري الى كل من زوجتي ابتسام واولادي دينا وسامر وسلام على ما لقيوه مني من اهمال غير مقصود، عندما كنت اعود متأخرا من عملي الصحافي وهم في نوم عميق، لا اراهم الا في الصباح.

اما وقد تقاعدت بعد اكثر من خمسين عاما، انخرطت خلالها في مهنة التفتيش عن المتاعب والحقيقة في آن، اراني اراقب من بعد واسأل نفسي كيف كانت الصحافة ووكالات الانباء المحلية والعالمية في الماضي وكيف اصبحت في حاضرتنا؟

كانت اهتمامات الصحافة المحلية تنصب على الداخل، وتبرز اخبار رؤساء الجمهورية ومجلس النواب والحكومة والوزراء والنواب والزعامات. تعتمد على مندوبين لديها موزعين في المقار الرئاسية والمؤسسات الرسمية.

شهد لبنان بعد ذلك انطلاق وكالات الانباء المحلية، لكن عددها بدأ يتضاءل حتى اقل معظمها مع تأسيس الوكالة الوطنية للاعلام، التي كانت تُوزَع ورقيا على المؤسسات الرسمية والصحف من دون مقابل. تميز بعض الصحف باعتماد الاثارة. فمثلا جريدة "التلغراف" لصاحبها المرحوم نسيب المتني، المعارضة لعهد بشارة الخوري كانت تصدر بعناوين باللون الاحمر تتحدى فيها السلطة، في وقت برزت صحيفة "الحياة" التي طوّرها المرحوم مالك مروة وراحت تنشر الاخبار الاقتصادية المحلية، وكانت موالية للعراق ابان حكم نوري السعيد المعادي لحكم جمال عبد الناصر.

في موازاة تلك الحقبة، ظهرت صحف كانت تعتبر الاولى في لبنان في طليعتها "النهار"، وهي الجريدة الوحيدة التي اضافت في صفحاتها الاولى تعليقا يوميا بشكل عمود كان يكتبه الزميل الراحل ميشال ابوجودة. واستمرت الصحيفة حتى يومنا هذا لكن في اسلوب جديد، فتوسعت في نشر الاخبار الاقتصادية، وشكّل مكتب رئيس تحريرها الراحل غسان تويني منتدى يلتقي فيه يوميا كبار السياسيين اللبنانيين.

اما صحيفة "الانوار"، المستمرة حتى الان، فكانت تهتم بالاخبار العربية حيث كانت قريبة من جمال عبد الناصر، ولا يزال الزميل رفيق خوري

يلوّن صفحاتها الاولى بعمود يتناول فيه الاخبار العربية والدولية. في عالمنا المعاصر، تغيرت الصحافة المكتوبة، واختفت عناوين الثمانية اعمدة عن صفحاتها الاولى، واستبدلت بالصور الملونة التي بدأت تأخذ حيزا اكبر في كل الصحف.

اما الوكالات العالمية مثل "رويترز" و"الاسوشييتدبرس"، فلم يكن مثلا ضمن اهتماماتها الرئيسية نشر الاخبار الاقتصادية. اما الان فاضحت هذه المادة من اولوياتها الاساسية، وبدأت توزع التقارير المصورة لمراسليها في العالم على المشتركين ووسائل الاعلام.

منذ خمسين سنة، انطلقت في مسيرتي المهنية في صحيفة "السياسة"، ثم في صحيفة "الصحافة" التي اغلقت ابوابها، فانتقلت بعدها الى الوكالة الوطنية للاعلام حتى طلب مني مدير مكتب وكالة "رويترز" العالمية في لبنان الراحل عزت شكري العمل معه في تغطية الاخبار ومنها الاحداث الامنية التي واكبتها ساعة بساعة، وكان ابرزها مواكبة اجتياح جيش الاحتلال الاسرائيلي بيروت بعد قصف بالطيران وخروج ياسر عرفات (ابوعمار) ومنظمة التحرير منها، وكذلك الجيش السوري. بالاضافة الى الاحداث الداخلية المؤسفة، بكل مراحلها وصولا الى وقائع مؤتمر الطائف الذي استمر حوالي الشهر والذي انهى الحرب في لبنان واسّس للجمهورية الثانية.

من الامور التي اذكرها، لا بل كنت اصطدم بها، محاولة المعنيين في الدولة معرفة مصدر الاخبار التي ننشرها في الوكالة، من بين هؤلاء الصديق العميد منير عقيقي(كان في حينه رئيساً لقسم الاعلام في مديريةية المخابرات). لكن في كل مرة كنت ارفض البوح بالمصدر حفاظا على اصول المهنة، وكنت ورئيسة المكتب الزميلة سامية نخول ناقش معهم طويلا هذه الامور.

بعد اكثر من نصف قرن في العمل الصحافي، من ضمنها 35 سنة مع وكالة "رويترز"، و15 عاما في وكالة "اليونايتهبرس"، اجد نفسي حزينا عندما استشعر اننا على مشارف اختفاء الصحافة الورقية والانتقال بشكل كامل الى الاعلام الالكتروني.

* صحافي

ضيف العدد



بقلم الدكتور
أنطوان سعد*

الإقتصاد الدولي في ميزان العولمة مقاربة قانونية

في خضم العولمة التي نعيش، مع ما تشهد من تنازع بين الشمولية والخصوصيات وبين الدولي والوطني، لا يزال المشرع قادرا على التحكم

بالعبة الداخلية وعلى تركيز مكانة الوطني وتعزيزها. وهي المكانة التي نالت منها قوى العولمة في معظم مجالات الحياة، كالثقافة والاقتصاد والاعلام وتكنولوجيا الاتصالات وما الى ذلك... الا في الميدان القانوني.

في القانون لم تقوَ العولمة على التشريعات الوطنية التي لا تزال محصنة داخل حدود دولتها، مستقوية بسيادتها ومتمتعّة بحصانتها. كما ان الدولة - اي دولة - لا تزال من جهتها صامدة بارتكازها على دستورها وسيادتها، قوية بقوانينها وانظمتها، لان بين الدولة وتشريعاتها علاقة عضوية ووجودية تقوم على التكامل والتفاعل، وليس الفصل بينهما بالامر المستسهل.

الا ان الواقع لا يحول دون انفتاح التشريع على ما تحمله الحداثة وبعض افرازات العولمة، فيشهد لنشوء انماط قانونية جديدة لم يتعودها سابقا، تواكب جديد العالم وتقبله في «بيئة» قانونية ملائمة.

يحاول التشريع اللبناني التقرب اكثر من عالم اليوم، فيجهد في التوفيق بين كلاسيكية هي سمة التشريعات الاساسية عموما، وتحديث قانوني لا بد منه لمواكبة التطور الاقتصادي. فيقبل المشرع في نظامه هذا تنظيمات ومفاهيم وتعابير حملتها اليه مستجدات العصر وواقع اسواق المال والاعمال والاقتصاد والتكنولوجيا، فيتألف مع كل من هذه القطاعات و«يدجّن» ما امكن تدجينه منها، مؤكدا لها ان قوانينه الوطنية لا تزال هي المدخل والاطار والحدود التي لا بد منها لكل نشاط او عمل، تقوم به هذه «الظواهر» الآتية من الخارج، وان هذه - على اهميتها وحجمها الدوليين - لا بد خاضعة لاحكامه وسلطة قضائه.

من هذا المنظار نقرأ التشريعات الوطنية، لاسيما تلك التي تتماشى مع واقع المبادلات الخارجية ومنها، مثلا، عمليات التبادل الاقتصادي الدولي ووسائلها العابرة القارات Trans-continental او المتعددة الجنسية multi-national او الشركات العملاقة التي تملك المال والقوة (اي الرايخ بحسب التعبير الالماني)، لكنها تبقى خاضعة قانونا للدولة التي

تستضيفها، رغم محدودية قدرات هذه الدولة قياسا بقدرات الشركات العملاقة في كثير من الاحيان. ليس المجال متاحا في هذه العجالة للحديث عن التشريعات اللبنانية التي تدور في فلك الاقتصاد الدولي والحركة المالية العالمية في زمن العولمة هذا. الا انه لا بد من الاشارة الى ان المشرع اللبناني كان في طليعة الذين وضعوا اسسا لعمل المستثمرين الراغبين في التوظيف في لبنان وانطلاقا منه.

ان تلك التشريعات، بعد مضي اكثر من ثلاثة عقود على صدورها، لا تزال - بعد تعديلات طفيفة ادخلت على بعضها - وسائل قانونية مفيدة وجاذبة للمستثمرين لاسيما لجهة الحوافز - واهمها الضريبية - التي تعطي للوطن الصغير دوره الكبير واشعاعه الاقتصادي الاوسع. في سياق ذكر التشريعات، نذكر قانون الاسواق المالية 2011/161 الذي عدل القانون 520/96 وطوره ووضع تشريعا موسعا لهذه الاسواق التي تشدد الحاجة اليها مع انفتاح هذه الاسواق على الاسواق العالمية الكبرى. نشير الى ان لبنان لم يغيب كثيرا عن تطورات السوق الاقتصادية الدولية. لعل محاولات الدؤوبة العودة الى منظمة التجارة العالمية - بعدما خرج منها في اواخر اربعينات القرن المنصرم - هي فعل ارادة اكيدة للدخول الى عولمة باتت جزءا اساسيا في حياة الدول والشعوب.

في الخلاصة، اذا كان صمود القانون الوضعي امام «اختراقات» العولمة وظواهرها امرا واقعا وربما مطلوبا، الا ان المطلوب ايضا ان لا يعني الصمود جمودا عن كل جديد. الجديد في التجارة الدولية متسارع، كما انتقال الرساميل وتحول الاموال والتعامل الالكتروني... كل هذا يتطلب حضورا تشريعيًا بصورة دائمة، لاسيما بالنسبة الى بلد مثل لبنان حيث ان المميزات التفاضلية التي يتمتع بها يجب ان تبقى مستعدة ابدًا لمواكبة كل جديد في ميادين الاقتصاد الدولي، بل المساهمة في تطويره على المستويين المحلي والخارجي.

لم لا، اولم تكن بيروت يوما «ام الشرائع»؟

* الامين العام لجامعة الحكمة

استاذ في قوانين التجارة الدولية